المواطنة الدولية الصالحة: تأصيل مفاهيمي

Good International Citizenship : Conceptual Routing

طاجين نسيمة ♦
جامعة الجزائر 3/ الجزائر
مخبر العدالة السبرانية-جامعة البشير الإبراهيمي-برج بوعريريج/ الجزائر
فرقة بحث:آليات مكافحة الجرائم السبرانية الماسة بأمن الدولة –دراسة مقارنة-
nacima.tadjin@univ-bba.dz

شعنان مسعود
جامعة الجزائر 3/ الجزائر
00m.chanane@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2022/09/29 تاريخ القبول: 2022/12/24 تاريخ النشر: 2023/01/01

الملخص:

تحرص بعض الدول على أن تتضمن أجندة سياستها الخارجية مبادئ تعزيز التعاون الدولي لمواجهة مختلف التهديدات و المخاطر، كتكريس حماية حقوق الإنسان، دعم الأطر متعددة الأطراف، تقديم المساعدات الإنسانية، ودعم قضايا نزع السلاح...الخ، حيث تؤدي أدوارا فعالة في هذا السياق، ما يجعلها تبدو أكثر "أخلاقية" من البقية بوصف أنها" **مواطن دولي صالح** "، لهذا تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على الأسس المفاهيمية للمواطنة الدولية الصالحة، والكيفية التي تقارب بها هذه الأخيرة مسألة الأخلاق في السياسة الخارجية.

الكلمات المفتاحية: المواطنة الدولية الصالحة؛ القوى المتوسطة؛ الأخلاق

Abstract:

Some countries prefer to include in their foreign policy agenda the principles of strengthening international cooperation to confront various threats and risks, protecting human rights, supporting multilateral frameworks, providing humanitarian aid, supporting disarmament issues, etc., and they play effective roles in this context,which makes it appear more "moral" than the rest as a "Good International Citizen", that is why this research paper aims to shed light on the conceptual foundations of good

♦ المؤلف المرسل

international citizenship, and how the latter addresses the issue of ethics in foreign policy.

Keywords: Good International Citizenship؛Middle Powers ؛Ethics

مقدمة:

تعكف الدول عادة انطلاقا من عضويتها في مُجتمع دولي تتمتع فيه بجملة من الحقوق مقابل الخضوع لبعض الالتزامات، على مجاراة نزوع هذا المجتمع نحو تعزيز التعاون و التضامن الدوليين في مواجهة مختلف التهديدات والمخاطر الأمنية بمفهوميها التقليدي و الموسع، وتكريس حماية حقوق الإنسان، تعزيز الديمقراطية، التخفيف من المعاناة الإنسانية، النهوض بالمجتمعات الضعيفة و غيرها من المسائل الدولية المشتركة التي أصبحت في صميم التخطيط للسياسة الخارجية لمعظم الدول، لكن قد تُظهر بعض الدول جهودا أكبر من غيرها في هذا السياق وبشكل متميز أيضا، ما يجعلها تبدو أكثر "أخلاقية" من البقية بوصف أنها "مواطن دولي صالحGood International Citizen".

لكن يبدو أنه من الصعب إن لم يكن من المُخاطرة وصف دولة ما بأنها " خلوقة" نظير انتهاجها للمواطنة الدولية الصالحة، و ذلك بالنظر لغياب الإجماع حول المعايير التي يُحتكم إليها في تحديد ما هو خير في المجال الدولي الذي لطالما شكلت المصلحة و القوة أهم مفردات إدارته، لكن ذلك لا ينفي حقيقة وجود اتفاق بين معظم الأكاديميين حول فكرة أن القيام بالأعمال الصالحة يتطلب منحى "إيثاريا" على الأغلب لصالح المجتمع الدولي، إلا أن الإيثار هنا يصبح مسألة نسبية و معقدة، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الدولة تحرص دوما على حماية و تعزيز مصالحها الجوهرية لاسيما الأمن والرفاه باعتبارهما ضامنين أساسيين للبقاء و الاستمرار، ما يعني أن الدولة التي تتخذ نهجا أخلاقيا في السياسة الخارجية ستواجه بشكل مستمر معضلة ترتيب الأولويات عندما تكون بصدد المفاضلة و الاختيار بين تعظيم وتعزيز وحماية مصالحها القومية من جهة، وتعزيز قيم و مصالح المجتمع الدولي الذي تنتسب إليه من جهة أخرى، و قد أثبتت جائحة كوفيد 19 وقوع العديد من الدول التي تدعي المواطنة الدولية الصالحة في معضلة مماثلة، إذ كان لزاما عليها الإيفاء بما روجت له في خطاباتها.

وقد تداول النقاش حول المسألة سالفة الذكر كل من الدبلوماسي الاسترالي قاريث إيفانز Gareth Evans الذي يعتبر المُنظّر الرئيسي للمواطنة الدولية الصالحة، و المدرسة الإنجليزية English School، حيث يدافع كل منهما عن أهمية "المواطنة الدولية الصالحة" كمقاربة أخلاقية للسياسة الخارجية تُبدي فيها الدولة استعدادها لتقديم منافع عامة للمجتمع الدولي، لكن بالشكل الذي تخدم فيه مصالحها في الوقت ذاته، وبالتالي هي توفر توليفة تجمع بين المسوغات الأخلاقية والنفعية معا، بحيث توفق الدولة من خلالها بين مسؤولياتها المتنافسة في المجال الدولي، الأمر الذي يثير الفضول بشأن الأنماط السلوكية التي تنتهجها الدول لتكريس هذه التوليفة الصعبة.

و في المقابل، فإن السمات السلوكية التي تجمع بين أخلاق الإيثار و المنفعة معا تشكل مع مرور الوقت المعايير التي تمنح أي دولة أوراق اعتمادها كمواطن دولي صالح، و في هذا الإطار يتم الاستشهاد بالسياسات التي تنتهجها بعض الدول لاستنباط هذه المعايير، وهي دول ليبرالية على الأغلب تملك مستويات معينة من موارد

القوة تصنف عادة ضمن ما يعرف بـ" **القوى المتوسطة Middle Powers"***، حيث تعكس الممارسات و التصريحات الرسمية لهذه القوى تبنيا واضحا لنهج أخلاقي متمايز في الساحة الدولية، على النحو الذي ذهبت إليه كل من استراليا و كندا مثلا، وهي دول تحرص على الحفاظ على صورتها كمواطنة صالحة عوض الاكتفاء فقط بأداء ما عليها من واجبات روتينية أقرها القانون الدولي بصفتها مُخاطبة به، الأمر الذي يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية: **كيف تبني الدولة سياسة خارجية أخلاقية من منظور المواطنة الدولية الصالحة؟** وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات التالية :

- كيف ساهم التنظير للقوى المتوسطة في إرساء دعائم مفهوم المواطنة الدولية الصالحة؟

- إلى أي مدى ساهمت آراء كل من قاريث ايفانز و المدرسة الإنجليزية في بلورة مفهوم المواطنة الدولية الصالحة؟

- لماذا تتبنى الدولة نهج المواطنة الدولية الصالحة ؟

ولأجل الإجابة على هذه الإشكالية و مناقشة التساؤلات المطروحة، اعتمدنا على المنهج الوصفي، وقمنا بتقسيم الدراسة إلى خمسة محاور، فتناولنا في البدء التطور التاريخي للاهتمام السياسي و الأكاديمي بمصطلح المواطنة الدولية الصالحة (المحور الأول)، ثم تطرقنا إلى تعريف المواطنة الدولية الصالحة(المحور الثاني)، ليليه بعدها محور معايير المواطنة الدولية الصالحة(المحور الثالث)، ثم تطرقنا لأسباب نزوع الدول نحو المواطنة الدولية الصالحة (المحور الرابع)، وفي الأخير تناولنا رؤية تقييمية لمصطلح المواطنة الدولية الصالحة(المحور الخامس).

المحور الأول : التطور التاريخي للاهتمام السياسي و الأكاديمي بالمواطنة الدولية الصالحة:

لقد تطور مفهوم المواطنة الدولية الصالحة* في الخطاب السياسي و الأكاديمي لبعض الدول الديمقراطية اللبرالية كإطار لتقييم مدى أخلاقية السياسة الخارجية، حيث ظهر المفهوم في خطابات دبلوماسيين كنديين

* تعرف القوى المتوسطة بانها تلك التي تمتلك من القوة العسكرية و الموارد الاقتصادية و الموقع الاستراتيجي، التي تجعل القوى الكبرى تطلب مساعدتها في وقت السلم، و في وقت الحرب لا يكون بمقدورها تحقيق الانتصار على القوى الكبرى، لكنها قادرة على أن تلحق بها خسائر لا يستهان بها. أنظر :
صدفة مُحَمَّد محمود، القوى المتوسطة في النظام الدولي: حالة البرازيل(2002-2010)، دار الخليج للصحافة و الطباعة و النشر، الإمارات العربية المتحدة، ص ص(38،37)

* يتم استخدام مصطلحات أخرى أحيانا تقترب إلى حد ما من نفس مضمون المواطنة الدولية الصالحة، أي التعبير عن ما هو جيد و أقل "قومية" في سلوك الدول الخارجي، و من هذه المفردات: المواطن الدولي الفعال Effective International Citizen، الجار الجيد Good Neighbour، الأممي اللبرالي Internationalist، الدولة الجيدة Good State.....الخ، لكن يبقى للمواطنة الدولية الصالحة سماتها المتفردة التي تميزها عن باقي هؤلاء حتى و إن كانت تتقاطع من حيث المضمون و تبنيها للتوجه اللبرالي . أنظر :
Owen Cordes-Holland, Australia's Engagement with International Climate Change Law Under the First Rudd Government: A Good International Citizen, A Thesis Submitted for the Degree of Doctor of Philosophy of the Australian National University, February 2015, p.p. 7-6

خلال ستينيات القرن الماضي، ليتم تداوله بشكل أوسع في العديد من الدول على غرار أستراليا و الدول الإسكندنافية و غيرها، بعدها تولى كل من قاريث ايفانز و المدرسة الانجليزية النقاش الأكاديمي حوله[1].

وتشير اليسون بيرت Alison Pert إلى أن مصطلح المواطنة الدولية الصالحة قد تمت الإشارة إليه لأول مرة في خطاب ألقاه حاكم كندا سنة 1967، و ذلك خلال الذكرى المئوية لتأسيسها كمحاولة لتوصيف مكانة بلده الدولية، كما أشارت إلى مساهمة الدبلوماسي الكندي ليستر بيرسون Lester Pearson في اتساع تداول المفهوم خلال حياته المهنية الطويلة في الشؤون الخارجية، وهو الذي آمن بـ" التشاركية العالمية" كهدف رئيسي لسياسة كندا بعد الحرب العالمية الثانية من أجل الحفاظ على السلام العالمي و تعزيزه، و بأهمية أن تلعب دورا نشطا في الشؤون متعددة الأطراف.

و تجدر الإشارة إلى أن معظم الأدبيات تؤكد أن قاريث إيفانز هو أول من أشار صراحة إلى مصطلح المواطنة الدولية الصالحة، فحتى و إن لم يقدم تعريفا محددا لهذه الأخيرة مكتفيا بالاستشهاد بسياسات أو ممارسات حكومية معينة كأمثلة عما يعتبره سلوكا في هذا السياق[2]، إلا أنه هو من وضع الأسس الأولى للتنظير لمفهوم مماثل، إذ منذ توليه منصب وزير خارجية أستراليا ما بين سنوات (1988-1996)، عمد إلى نشر خطابات و كتابات و أوراق بحثية تحدث فيها عن المواطنة الدولية الصالحة، ساعيا من وراء ذلك إلى بلورة دور أكبر لأستراليا في عالم ما بعد الحرب الباردة، وقد أعاد صياغة توجهاتها الماضية وفق منظور أكثر تطورا، ذلك أن الحكومات الأسترالية السابقة قد اعترفت ضمنيا بأهمية المبادئ الإنسانية في سياستها الخارجية، لكن إيفانز رفع مفهوم المواطنة الصالحة من مجرد الاعتراف بتنامي دور الأخلاق في السياسة الخارجية، إلى اعتبارها أحد أهم أهداف هذه الأخيرة[3].

ويجدر التنويه إلى أن سلوك المواطنة الدولية الصالحة قد تبنته بعض الدول طيلة الحرب الباردة، لكن دون اعتماد المصطلح صراحة وبشكل متفق عليه، وما كان متداولا قبلا سياسيا و أكاديميا ما هو إلا بعض السمات السلوكية للمواطنة الدولية الصالحة لبعض الدول التي توصف بأنها **قوى متوسطة**، حيث تسود لغة المواطنة الدولية الصالحة و لو بشكل متفاوت و متقطع في الخطاب العام للسياسة الخارجية لهذه الدول، إذ أظهرت بعض الدول مثل كندا و أستراليا و دول الشمال الأوروبي كالدنمارك والنرويج و السويد دعما قويا للأمم المتحدة، وحقوق الإنسان، حفظ السلام، التضامن الدولي والمساعدات الخارجية، إلى جانب الالتزام الأخلاقي بنظام

[1] James Souter,Good International Citizenship and Special Responsabilities to Protect Refugees, The British Journal of Politics and International Relations,Vol.18/04, p.795

[2] Alison Pert,The Good International Citizenship of the Rudd Government, Australian Year Book of International Law Vol.30,Sydney Law School Research Paper N°.12/72 ,September 2012 , pp.93-94

[3] Marianne Hanson, Australia and Nuclear Arms Control as Good International Citizenship, Working Papers1999/2, Department of Interantional Relations, The Australian National Universiey,1999, p.3.

عالمي أكثر عدلا، و هو التوجه الذي يعزز مكانة هذه الدول حتى باتت المواطنة الدولية الصالحة جزءا من هويتها القومية .[1]

وقد تأثرت أدبيات القوة المتوسطة بالنمط المعياري للخطابات التي تبنتها دول على النحو الذي أشرنا إليه سابقا، ما جعلها تميل إلى استعمال المصطلحين (القوة المتوسطة و المواطنة الدولية الصالحة) بشكل متزامن[2]، وهنا يُلاحظ ذلك التداخل الواضح في أسسها المفاهيمية و كذلك المعايير، حيث يتقاطع الاثنان في أكثر من معيار على غرار تفضيل احترام القانون الدولي، و تعزيز الأطر متعددة الأطراف، باستثناء أن "الاهتمام الذاتي المستنير" لا تتبناه صراحة نظرية القوة المتوسطة.[3]

من جهة أخرى، لم تجد هذه الأدبيات في الواقع صعوبة في تبني المواطنة الدولية الصالحة كسلوك معياري لهذا النمط من القوى، فإلى جانب أنها تضيف إلى سمعتها العالمية وتدعم طابعها اللبرالي، فهي تُقارب بشكل كبير التصور التقليدي لهذا النوع من القوى، إذ وُصفت منذ القدم بأنها قوى "خيرة"*، و هو الاعتقاد الذي استمر و لو بشكل متذبذب حتى الحرب العالمية الثانية، ليتم تكريسه بشكل واضح بعد أن دأبت كل من كندا و أستراليا على ضمان أن يكون لهما دور في النظام الدولي لما بعد الحرب، حيث لوحتا إلى إمكانية الوثوق بالقوى المتوسطة لممارسة نفوذها الدبلوماسي و قوتها العسكرية لمصلحة المجتمع الدولي، في إشارة إلى أنهما قادرتان على أن تكونا أقل أنانية من القوى العظمى، و أكثر مسؤولية من القوى الصغرى، الأمر الذي عكس درجة من التفوق الأخلاقي حول طبيعة و دور القوى المتوسطة ميز سياساتها طيلة سنوات الحرب الباردة وما بعدها[4].

وفي المقابل، فإن الاهتمام بالمواطنة الدولية الصالحة يأتي في سياق اهتمام دولي بتطوير مناهج معيارية للسياسة الخارجية و العالمية عقب نهاية الحرب الباردة، وهو توجه كرسه التقادم الظاهر للقوة العسكرية، وازدياد المطالب الشعبية لتحقيق العدالة العالمية، إلى جانب الأهمية المتزايدة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني الدولي

---

[1] Rita Abrahamsen and (al), Introduction: Making Liberal Internationalism Great Again, International Journal,Vol. 74/1, 2019,p.p.7-8

[2] Gabriel Abbondantha, Australia the 'Good International Citizen'? The Limits of a Traditional Middle Power, Australian Journal of International Affairs, Australian Institute of International Affairs,2020, p.2

[3] Ibid,p4.

*آمن الصينيون القدامى على غرار منسيوس Mencius بالسلطة الأخلاقية للاقطاعيات متوسطة الحجم، مقارنة بالاقطاعيات الكبرى التي تجعلها قدراتها العسكرية و اقتصادياتها الضخمة قوى متنمرة، ما يعكس رؤية تقترب إلى حد ما بما يُعرف اليوم بالتدخلات الإنسانية، و هو الأمر الذي ذهب إليه أيضا بارتولو دي ساسوفيراتو Bartolo De Sassoferrato(1313-1335)، إذ سار على خطى منسيوس حين أكد أن القوى المتوسطة ليست دولا كبيرة تشكل تهديدا مُحتملا، لكنها في نفس الوقت ذات نفوذ و قدرة على إظهار شرعيتها كقوة أخلاقية في العلاقات الدولية، الرؤية التي اتفقت عليها آراء كل من جيوفاني بوتيرو Giovani Botero و لابي دي مابلي Labbe De Mable خلال العصر الحديث، و هو التصور الذي استمر تداوله إلى غاية الآن بمسوغات نظرية مختلفة. أنظر :

Allan Patience,Australian Foreign Policy in Asia, Critical Studies of the Asia Pacific,Palgrave Macmillan, 2018, p.p.22/24

[4] Carsten Holbraad, Middle Powers in International Politics, Macmillan Press, London,1984,p.11.

الملتزمة بحقوق الإنسان،[1] و غيرها من التغيرات التي ساهمت في زيادة الوعي العالمي بضرورة إعطاء فرص جديدة للعمل الأخلاقي على المستوى الدولي، حيث لم تعد ضرورات البقاء و الأمن تشكل المبرر أو الدافع الشرعي و الوحيد في صياغة السياسة الخارجية، و بدلا من ذلك، أصبحت معارضة الإبادة الجماعية، و دعم حقوق الإنسان، و الخوف من التورط في جرائم ضد الإنسانية أو حتى التقاعس في التحرك لإنهائها مسائل عملية لا مجرد قيم سامية، و هي مثل باتت تشكل القرارات السياسية و المشهد الدولي لاسيما عبر منبر هيئة الأمم المتحدة،[2] و التي ساهم في استيعابها كقيم أخلاقية عالمية تأثير العولمة و المساعي الدؤوبة للمنظمات غير الحكومية خصوصا، حيث اقتنعت الحكومات بأن من مصلحتها السياسية و الاستراتيجة الاستجابة لاحتياجات الآخرين ما وراء حدودها[3].

وكدلالة على الاهتمام الأكاديمي بدور الأخلاق في السياسة الخارجية، تأتي إسهامات المدرسة الانجليزية حاسمة في هذا السياق، معتمدة بشكل كبير على مضمون المواطنة الدولية الصالحة حتى باتت محورية في كتابات روادها حول الأخلاق والشؤون العالمية، وكان السؤال عن كيفية قيام المواطن الدولي الصالح بإطلاق الإمكانات الموجودة في السياسة العالمية، و بالتالي تقليل المعاناة الإنسانية و القضاء عليها في صميم البرنامج البحثي لهذه المدرسة[4]، حيث تقدم هذه الأخيرة تطورا إضافيا للنهج الأكثر التزاما بالأهداف العالمية أو الإنسانية، كونها توفر طريقة بديلة للتفكير في التقدم الأخلاقي من خلال التأكيد على سلطات و مسؤوليات الدولة الفردية.[5]

المحور الثاني : تعريف المواطنة الدولية الصالحة

موضوع المواطنة الدولية الصالحة حديث العهد بالنقاش بين أكاديمي علم العلاقات الدولية، و على الرغم من الاتفاق العام حول المضمون الأخلاقي للمصطلح، إلا أنه لم يتم التوصل إلى تعريف جامع له، الأمر الذي يعود أساسا حسب جيمس سوتر James Souter إلى غموض ما نعنيه بكلمة" جيد" أو "صالح" في المجال الدولي[6]، إلى جانب تركيز الأدبيات على السياسة الخارجية التي تتبعها أو يجب أن تتبعها دولة مثل أستراليا كي كي تكون مواطنا دوليا صالحا، دون الاهتمام بالتحليل النظري[7] .

[1] Andrew Linklater, The Good Inernational Citizen and the Transformation of International Society, In: Andrew Linklater and Hidemi Suganami, The English School of International Relations: A Contemporary Reassessment, Cambridge Studies in International Relations(102), Cambridge University Press,p.229

[2] David B.MacDonald and Robert G.Patman, Introduction:The Ethical Context of Foreign Policy, In: David B.MacDonal and (al), The Ethics Of Foreign Policy, Ashtgate Publishing Limited,2007,p.p.10-11.

[3] Emily Clews, Successfully Implementing Ethical Foreign Policy, E.International Relations, October 31, 2013, p.1

[4] Andrew Linklater, The Good Inernational Citizen and the Transformation of International Society,Op,cit,p.227.

[5]Richard Shapcott, Human Rights, Extraterritoriality and the Good International Citizen:A Cosmopolitan Perspective, International Relations,Sage Publications, 1/2019, p.141

[6] James Souter, Op,cit, p.795

[7] Alison Pert, Op,cit,p.93

ومن بين الذين عرفوا المواطنة الدولية الصالحة أندرو لينكلاتر Andrew Linklater الذي جادل بأن: كل مواطن دولي صالح لابد و أن يكون مستعدا لوضع رفاهية المجتمع الدولي في مقدمة السعي الدؤوب لتحقيق مصالحه الوطنية[1]، في حين يرى ريتشارت تشابكوت Richard Chapcott بأن المواطن الدولي الصالح هو دولة تعترف بأن لديها مسؤوليات وطنية و دولية و إنسانية أو عالمية تضع قيودا على سعيها لتحقيق مصالحها[2].

يتضح مما سبق الطابع **"الإيثاري"** الذي تتمتع به دولة تنزع نحو المواطنة الدولية الصالحة، و هو ما شكل بالأساس جوهر رؤية قاريث إيفانز لهذه الأخيرة، حيث أكد أنها دولة تمارس سياسة خارجية توازن بين مصالحها الوطنية المشروعة، وواجباتها تجاه الأجانب، فقد أحب إيفانز استخدام عبارة المواطنة الدولية الصالحة لوصف توجه معين في السياسة الخارجية قوامه استعداد دولة ما للانخراط في عمل تعاوني في المجال الدولي لتعزيز و تعظيم المنافع العامة العالمية، و المساعدة في معالجة قضايا تعجز الدول عن حلها منفردة بالنظر لطبيعتها العابرة للحدود كالأوبئة، الاتجار الدولي في المخدرات و الأشخاص، تحقيق بيئة عالمية نظيفة و آمنة، الفقر المدقع عبر العالم، الارهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل...الخ[3]، و هو التوجه الذي يمكن تبنيه على المستوى الإقليمي، بحيث تظهر الدولة ميلا للتعاون مع الدول المجاورة بشأن القضايا الإقليمية لتكون في النهاية "مواطنا صالحا إقليميا" يؤمن بمبادئ حسن الجوار[4].

ويبدو للوهلة الأولى بأن المصطلح هو تصور مثالي بحيث يقر بإمكانية أن تكون السياسة الخارجية لبعض الدول ذات فائدة للجماعة الدولية، إذ يعتقد البعض بأن فكرة المواطنة الدولية الصالحة تجد جذورها في فكرة كانط عن السلام العالمي، انطلاقا من أن جوهر مبدئها الأخلاقي هو أن الدولة بإمكانها أن تنتج سياسات قيمة في النظام الدولي و ليس فقط خدمة مصالحها الأمنية و الاقتصادية الخاصة، لكن قد يبدو هذا المشروع طوباويا لأولئك الذين يرغبون في التأكيد على الحاجة إلى المرونة في السياسة الخارجية، و على سذاجة افتراض أن الحكومات الوطنية يمكن أن تلتزم بمجموعة واحدة من القواعد و المبادئ الأخلاقية [5]، وهو ما يعكس وجهة نظر واقعية بالمقابل تجادل دوما بأن الدول سوف تتلاعب دائما بلغة الأممية لإخفاء الغايات الأنانية[6]، لكن ايفانز ايفانز كان واضحا أكثر من مرة حين حرص في مجمل أعماله على التأكيد المستمر بأن صيغته للمواطنة الدولية الصالحة تجمع بين التوجهين الواقعي و المثالي في موقفها من دور الأخلاق و المصلحة في السياسة الخارجية، حيث أشار إلى أن المواطنة الدولية الصالحة هي تعبير عن "البراغماتية المثالية"،المدفوعة بـ" المصلحة الذاتية المستنيرة Enlightened Self Interest "، فهو يرفض الافتراض القائل بأن المصلحة الوطنية تسير في

[1] Nichola J.Wheeler and Tim Dunne, Good international Citizenship: AThird Way for British Foreign Policy,International Affairs,74/4,1998,p. 855.
[2] Richard Shapcott, Op, cit, p.140.
[3] Gareth Evans, Values and Interests in Foreign Policy, Simons Papers in Security and Developement, School for International Studies, N°. 53, October 2016, p.7
4 Owen Cordes-Holand, Op,cit,p.24
[5] Marianne Hanson, Op,cit,p.232.
[6] Nichola J.Wheeler and Tim Dunne, Op,cit,p.856

الاتجاه المعاكس لتعزيز حقوق الإنسان و القيم المثالية حسب المدرسة الواقعية، كما أنه يرفض المقولة المثالية حول الانسجام التام بين المبادئ الأخلاقية و أهداف السياسة الخارجية[1].

وبناء على ما سبق، قابل تأكيد إيفانز على الطابع الإيثاري للمواطنة الدولية الصالحة، حرصه في آن واحد على تضمين مراعاة المصالح الوطنية، فهذه الأخيرة حسبه لا تشمل فقط الثنائي المألوف للأمن و المصالح الاقتصادية (الازدهار)، و إنما هناك فئة ثالثة لا تقل أهمية، و هي المصلحة الوطنية في أن تكون الدولة أو أن يُنظر لها على أنها مواطن دولي صالح، و بالتالي يكون الدافع هنا هو "المصلحة الذاتية المستنيرة " ، فمن الواضح على سبيل المثال أنه من مصلحة استراليا التعاون مع المجتمع الدولي لحل المشاكل البيئية مثل الاحتباس الحراري، و التي إذا لم يتم كبحها يمكن أن تسبب ضررا لا يمكن إصلاحه بالنسبة لأستراليا، كما أنه من مصلحة كانبيرا المساعدة في القضاء على الأوبئة حفاظا على الصحة العامة لمجتمعها[2]، ناهيك عن أن تبني النزعة التعاونية في المجال الخارجي قد يأتي بعوائد هامة لها، إذ تنال الدولة سمعة طيبة تُعامل على إثرها بالمثل، كتلقي المساعدة و الدعم لمواجهة الإرهاب مثلا، أو الاستعداد للتصويت لصالحها لشغل منصب دولي كبير في هيئة مثل مجلس الأمن و غيرها من مظاهر المعاملة بالمثل، و هكذا تمنح السمعة الجيدة التي تنالها الدولة مع مرور الوقت قدرة أكبر على تحقيق مصالحها الاقتصادية و الأمنية[3] .

ولعل أهم مصلحة أمنية طويلة الأجل لدعاة المواطنة الدولية الصالحة هي تعزيز نظام دولي تحكمه معايير و قواعد و مؤسسات تعمل على تنظيمه، حتى تتوفر البيئة الملائمة لمباشرة الأهداف، و هم بذلك يعملون على تعديل الصراع الواقعي على القوة لاسيما في مواجهة حقيقة أن الحكومات ذات التوجه الواقعي عادة ما تبتعد عن أي إغراء لاتخاذ موقف أخلاقي من شأنه أن يضعف مجتمعها الوطني، أو ما يُعرف بجحيم النوايا الحسنة[4]، ذلك أن من أهم أبعاد المواطنة الدولية الصالحة الاعتراف بالمسؤولية الجماعية للدول في الحفاظ على النظام الدولي، و هو بعد مستمد من المساهمات الواقعية حول طرق التفكير في مجال العلاقات الدولية، و التي تؤكد على أهمية إيجاد آليات لتحقيق الاستقرار في العلاقات فيما بين الدول، أما البعد الثاني، فهو مشتق من التقليد العقلاني الذي يركز على الالتزامات الدولية تجاه المجتمع الدولي، حيث يتضمن هذا البعد تشجيع التنظيم الدولي و الطرق السلمية لتسوية النزاعات، و متابعة سياسات الإجماع الدولي[5] .

وبمقابل ما ذكرناه سابقا، و في إطار التأكيد على الشق المعياري لمضمون المواطنة الدولية الصالحة، يحاجج ايفانز بأنه ليست المصلحة الذاتية المستنيرة فقط ما تجعل المواطنة الدولية "صالحة" أو "جيدة"، و إنما هناك اعتبارات أخلاقية هي أساس لنهج مماثل و التي تجد تعبيرها في السعي وراء **" المنافع العامة العالمية"**، إذ تقتضي- المواطنة الدولية الصالحة التزاما بمتابعة "أهداف تتجاوز أنفسنا" مثل حماية البيئة و حماية حقوق الإنسان التي

1 Nichola J.Wheeler and Tim Dunne, Op,cit,p.p.848-849
2 Owen Cordes-Holland, Op, Cit, p.15
3 Marianne Hanson,Op,cit,p.1
4 Nichola J.Wheeler and Tim Dunne, Op,cit,p.p.854-855.
5 Barry Holden, The Ethical Dimensions of Global Change, Macmillan Press, London 1996, p.p.119-120.

تعد غايات ذات قيمة بطبيعتها، لذلك نجد أن أغلب الدول التي تتبنى هذا النهج تحرص على برامج مساعدات خارجية موثوقة و فعالة.[1]

لقد قام إيفانز بمحاكاة سلوك المواطنين الصالحين في المجتمعات الداخلية في تصوره العام للمواطنة الدولية الصالحة، إذ يعيش المواطن الصالح حسبه كعضو ملتزم بالقانون، و يبدي سلوكا تعاونيا في مجتمعه، لكنه بمقابل ذلك لا يزال يطالب بحقوقه الفردية في آن واحد، و إن كانت توجد هناك بعض الفروق بين المواطنة الصالحة و المواطنة الدولية الصالحة في هذا السياق، فهذه الأخيرة أقل تقييدا في قدرتها على الانسحاب من القواعد التي تعارض المصالح الذاتية، لكنها أكثر تقييدا من حيث الأدوار الخيرية التي تقدمها، وذلك بالنظر للقيود الصارمة الواردة على الالتزامات التي تعقدها الدولة لغير مواطنيها، الأمر الذي يفسر التحفظات التي تبديها الدول على بعض الاتفاقيات الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان مثلا، فهي لا يمكنها إعطاء الأولوية لمصلحة الغرباء بشكل قاطع على مصلحة مواطنيها على مدى فترة طويلة من الزمن، على عكس المواطنين الصالحين الذين قد يتنازلون بشكل إرادي و قطعي عن رغبتهم في الإنجاب مثلا لصالح ما يرونه واجبات عاجلة تجاه الآخرين، بما في ذلك أولئك الذين لا يشاركونهم جنسية موطنهم الأصلي، كما أنهم أحرار في اختيار تولي واجبات عامة تجاه جميع الأفراد، بدلا من تولي واجبات خاصة تجاه المقربين، على عكس الدول التي تبدو أقل حرية في اتخاذ هذه الخيارات[2].

ويتضح مما سبق أن الدولة تواجه في الواقع بعض التعقيدات حيال التوفيق بين التزاماتها الأخلاقية الداخلية وتلك الخارجية، وهي تعقيدات تم تجاوزها لما كانت الالتزامات الأخلاقية للدولة القومية تقتصر على مواطنيها، ما أثر على عملية صنع السياسة الخارجية، حيث يتم اختيار الاستراتيجيات التي تحمي المصالح، و تحقق الأهداف في العلاقات الدولية، لكن اتجاه الدول نحو الاعتقاد بامتداد واجباتها الأخلاقية إلى ما وراء حدودها الإقليمية قد فرض إشكالات جمة.[3]

ويجدر التنويه إلى أن بعض الأكاديميين قد تحدث عن دور الدساتير في تكريس مأزق التوفيق بين التزامات الدولة الأخلاقية تجاه مواطنيها و الأجانب، فعلى الرغم من أن العديد من الدول تنص دساتيرها على حماية حقوق الإنسان، إلا أنها لا تنطبق بالتساوي على غير المواطنين، و لا تفرض قيودا على كيفية معاملة الدولة للأجانب، و في هذا الإطار، تظهر حاجة المواطنين الدوليين الصالحين إلى تضمين دساتيرها قيودا يصبحوا بموجبها ملتزمين بشكل موثوق بتقليل و تجنب الأشكال غير المبررة من الضرر، ما يشمل اعترافا بالمكانة الأخلاقية للأجانب، وهو اعتراف لا يخضع بسهولة لتقلبات الإرادة السياسية و الثروة، و هو أكثر إلزاما للدول مقارنة بارتباطها بالمواثيق الدولية، [4] لكن دمج التزامات مماثلة في البنود الدستورية فيه مخاطرة غير

[1] Nichola J.Wheeler and Tim Dunne, Op,cit,p.854
[2] Siniver Asaf and Luis Cabera,Good Citizen Europe and the Middle East Peace Process, International Studies Perspective, International Association, 2013,p.p.4-5
[3] Emily Clews, Op,cit,p.1
[4] Richard shapcott, Op,cit,p.p.139-140

محسوبة العواقب، ذلك أن الدول قد تجد نفسها ملزمة أخلاقيا بالعمل على محاربة الشر في كل مكان في العالم، وفي كل الأوقات.[1]

بناء على ما تناولناه آنفا، يؤكد كثيرون على أهمية المواطنة الدولية الصالحة كإطار يتضمن درجة من الاعتراف بالواجبات العالمية تجاه مواطني الدول الأخرى، بدلا من الاكتفاء بالواجبات المستحقة لمواطنيها[2]، و هو ما يتوافق مع آراء المدرسة الانجليزية التي اعتقدت بأن المفهوم يعد بالتغلب على الصراع بين المواطنة و الإنسانية على النحو الذي أشرنا إليه سابقا، إذ و بدلا من التأكيد على أن الأخلاق غير قابلة للتطبيق على السياسة الدولية، أو الدعوة بالمقابل لتفكيك نظام الدول، تقوم المواطنة الدولية الصالحة على افتراض أساسي مفاده أنه يمكن للدول التوفيق بين التوترات المحتملة لمسؤولياتها التي تتوزع على ثلاث مستويات[3]، يكون المستوى الأول واقعيا بطبيعته يعكس مسؤولية الدولة تجاه مواطنيها، أما المستوى الثاني فهو دولي، يتجسد من خلال المسؤوليات المترتبة عن عضوية الدولة في المنظمات الدولية، و التي ترتكز على الحقوق و الواجبات التي يحددها القانون الدولي، في حين يكمن المستوى الثالث فيما يُعرف بـــ" المسؤولية الإنسانية" التي تواجه فيها الدول مسؤولية تجاه البشر أينما كانوا، و هي المسؤولية التي أصبحت تحظى باهتمامات أوسع ضمن نقاشات المدرسة الانجليزية[4] .

ويتم النقاش حول المواطنة الدولية الصالحة و المسؤوليات المتنافسة للدولة بين قُطبي المدرسة الانجليزية التعددي Pluralist و التضامني Solidarist ، و هنا يبدو القطب التضامني أكثر صلابة و تماسكا لما نعنيه بالمواطنة الدولية الصالحة، فقد شجعت التطورات العالمية التي حدثت بعد نهاية الحرب الباردة على الدفاع عن المسؤوليات الإنسانية، حيث يتوجب على المواطن الدولي الصالح أن يتحمل مسؤولية استخدام القوة لمنع أو وقف الإبادة الجماعية، وهو التزام يتم تنفيذه على أفضل وجه من خلال الإجراءات متعددة الأطراف التي تأذن بها هيئة الأمم المتحدة، و يشير البعض إلى إمكانية ممارسة المواطن الدولي الصالح الحق في التصرف الانفرادي في الحالات الاستثنائية، و ذلك على الرغم من أن الأحادية تضعف سيادة القانون في مُجتمع الدول، و إدراكا منها لخطر أن الدولة المتدخلة تفضل عادة المُخاطرة بزيادة الخسائر المدنية في الدولة المُستهدفة بدلا من تعريض حياة أفرادها العسكريين للخطر، فإنها تُقدم النقطة المثيرة للجدل و التي مفادها أن قتال المواطن الدولي الصالح للدفاع عن حقوق الإنسان، يتطلب إظهار استعداد كبير للمخاطرة، بل و حتى التضحية بحياة الجنود إذا لزم الأمر، و كانت هذه أكبر الحجج لرفع مستوى المسؤوليات الإنسانية بالنسبة للالتزامات الوطنية و الدولية[5].

لكن لينكلاتر أكد بالمقابل أنه من المغالطة الاعتقاد بأن مفهوم المواطنة الدولية الصالحة هو حكر على القطب التضامني ضمن المدرسة، إذ يمكن تطوير تصور تعددي في هذا الإطار، و هو الأمر الذي يتطلب مزيدا من

[1] Richard shapcott, Op,cit,p.143.
[2] Ibid,p.140.
[3] James Souter, Op, cit,p.p.798-799.
[4] Suzan Graham, Gold Star or Bottom of the Class: Is South Africa a Good International Citizen,South African Journ al of International Affairs, Vol.15,N°1, June 2008,p.88
[5] Andrew Linklater, The Good Inernational Citizen and the Transformation of International Society,Op,cit,p.230.

التنوع و التمايز في كيفية إدارة هذه الدول لسياساتها في سياقات مختلفة، حيث يتوجب على الدول الديمقراطية الاجتماعية التي تطمح لأن تكون مواطنا دوليا صالحا أن تطور سياسات خارجية تتواءم مع أنواع مختلفة من الدول، إذ قد تكون بعض هذه الدول خصوما فعلية أو محتملة، و أخرى تلتزم بشدة بمبادئ التعددية في العلاقات الدولية، و بالتالي تكون معادية للتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية.

وانطلاقا مما سبق، حدد لينكلاتر ثلاثة أنواع مختلفة من العلاقات، يتمثل أولها في العلاقات بين الدول التضامنية، و ثانيها بين الدول التعددية، أما ثالث هذه العلاقات فيكون بين الدول التضامنية و التعددية، و قد تتطلب كل من هذه العلاقات ممارسات مختلفة للمواطنة الدولية الصالحة، فالمطالبات الأكثر طموحا للمتضامنين فيما يتعلق بالتدخل الإنساني و النهوض بحقوق الإنسان تبقى غير مناسبة للنوعين الثاني و الثالث من العلاقات، و بالتالي يجدر كبح الطموحات التضامنية في هذه الحالة، و هنا تبدو الواجبات السلبية للدول مناسبة وأكثر قابلية للتحقيق في البيئات الأكثر تعددية حيث لا يوجد اتفاق على أهداف تضامنية على المدى القريب.[1]

من جهة أخرى، أكد رواد المدرسة الانجليزية ممن نظروا للمواطنة الدولية الصالحة على أهمية أن نكون حذرين و واضحين بشأن محتوى و معايير هذه الأخيرة، و قد نوه هؤلاء إلى مخاطر لبرالية هذا النهج، و إلى إمكانية تجاوز هذا القصور عبر اتخاذ "الحد من المعاناة الإنسانية" كقيمة عالمية، و التي تجد تعبيرها في "مبدأ الضرر العالمي"، الذي يتضمن اعتراف الدول بأن أفعالها و ممارساتها يجب أن لا تسبب عن قصد أو بالتواطؤ في معاناة الناس قدر الإمكان، إذ على كل دولة التزام أخلاقي بتجنب إحداث ضرر خارج أراضيها على وجه الخصوص، و هنا يلتزم أي مواطن دولي صالح بسياسات خارجية موجهة نحو تجنب أو إزالة أو تصحيح الأضرار في علاقاتها مع الدول الأخرى، ما يوفر أساسا أخلاقيا متينا للمواطنة الدولية الصالحة، ويجدر التنويه هنا إلى أن جذور مبدأ الضرر كوزموبوليتانية، إذ من بين اهتمامات كانط في سلامه و فلسفته الأخلاقية، واجب عدم الإساءة، أي واجب عدم إيذاء الآخرين، وذلك لأن الكوزموبوليتانية تستند إلى الحجة القائلة بأن معاملة الجميع على أنهم يستحقون الاعتراف الأخلاقي هو عدم السماح للحدود القومية ، أو أية حدود أخرى بأن تُصبح ذريعة للإساءة و اللامبالاة الأخلاقية تجاه معاناة الآخرين، لذلك يمكن فهم الكوزموبوليتانية على أنها موجهة نحو هدف تقليل الضرر و تجنبه.[2]

لكن، و على الرغم من جاذبية مبدأ الضرر العالمي كحل لتجاوز إشكالية لبرالية مفهوم المواطنة الدولية الصالحة، إلا أنه لم يسلم من الانتقاد أيضا، ذلك أن التركيز في هذه الحالة ينصب فقط على تجنب الضرر و لا يدافع عن

[1]Andrew Linklater, The Good Inernational Citizen and the Transformation of International Society,Op,cit,p.227 .
[2] Richard Shapcott,Op,cit, p.p.143-144.

أشكال التضامن التي تنشر الالتزامات لوقف الجرائم ضد الإنسانية، فالمدرسة الإنجليزية تجادل كما أشرنا سابقا بأن المواطن الدولي الصالح يجب أن يكون مستعدا للمخاطرة بحياة مواطنيه من أجل وقف الجرائم[1].

المحور الثالث : معايير المواطنة الدولية الصالحة

لا توجد هناك قائمة موحدة لمعايير المواطنة الدولية الصالحة، على الرغم من أن هناك شبه إجماع يصفها بأنها نمط من التطلع الأخلاقي لبناء مجتمع عالمي يضفي الطابع المؤسسي- على احترام مبدأ الضرر، و يمنح جميع البشر- الحق في التعبير عن مخاوفهم بشأن الأذى و الضعف و المعاناة،[2] و قد عمد أغلب الأكاديميين إلى استنباط بعض المعايير من خلال السياسات و الممارسات التي انتهجتها بعض الدول يُعتقد بأنها أنشطة تندرج في هذا النمط السلوكي[3].

لكن الاعتماد على أنماط سلوكية لدول بعينها من أجل استنباط المعايير العامة للمواطنة الدولية الصالحة يثير في الواقع بعض التعقيدات على المستوى المعرفي، إذ أنه ينتقص من القدرة على إصدار تعميمات أكثر موضوعية حول ما نعنيه بسلوك مماثل، خاصة إذا علمنا أن هناك إجماعا أضعف حول ما إذا كان ينبغي أن يقتصر تطبيق المصطلح على القوى المتوسطة الليبرالية، ففي حين رأى البعض أن المواطنة الدولية الصالحة تنبع من الصورة الذاتية للدول الليبرالية، فقد ترك البعض الآخر الباب مفتوحا أمام احتمال أن تتصرف أي دولة على هذا النحو كالقوى الكبرى و الاتحادات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي[4]، كما يشير البعض إلى إمكانية أن تقدم القوى المتوسطة الصاعدة كالبرازيل مثلا نسخة متمايزة و هامة من المواطنة الدولية الصالحة، حيث يمكن لهذه القوى تحسين وضعها في هرم القوة العالمي عن طريق إظهار قوتها الناعمة، و كونها قدوة على المستوى الدولي، و ذلك في مجالات الصحة العالمية و المناخ و غيرها، على الرغم من أن هذه الدول تواجه تحديات جمة على المستوى المحلي[5].

بمقابل ما سبق، هناك شبه إجماع ضمن أدبيات المواطنة الدولية الصالحة على اعتبار ما يلي معايير للمواطنة الدولية الصالحة : الامتثال للقانون الدولي، و الميل للنهج متعددة الأطراف، الإنسانية و الأعمال الدولية الصالحة، التحرك و القيادة، مطابقة الهوية الخارجية مع السياسات المحلية و النزعة الدولية.

[1]Andrew Linklater The Good Inernational Citizen and the Transformation of International Society, Op,cit,p.p.236-237.
[2] Ibid, p.232.
[3] Alison Pert, Op.cit,p. 96.
[4] James Souter, Op,cit, p.796.
[5] Anders Grammo, The Politics of Health Diplomacy : Traditional and Emerging Middle Powers Comparison - The Case of Norway and South Africa-, Thesis Presented in Partial Fulfillement for the Degree of Master of Arts and Social Sciences, Stellenbosch University, 2015,p.72.

أولا/ الامتثال للقانون الدولي : يعتبر الامتثال للقانون الدولي أهم معيار من معايير المواطنة الدولية الصالحة بإجماع أغلب الأكاديميين[1]، إذ يجب أن تظهر الدولة الصالحة سلوكا أخلاقيا جيدا خلال إرساء قواعد القانون الدولي و تعزيزه على النحو التالي:

- المساعدة في تطوير قواعد القانون الدولي في الاتجاه الإيجابي، لاسيما خلال المفاوضات لتوقيع اتفاقيات جديدة تعالج مشاكل عالمية.

- تبني الاتفاقيات الدولية أو الصكوك الهامة عبر المصادقة أو التوقيع عليها.

- الامتثال لجميع الالتزامات الدولية

- لعب دور هام في النهوض بالمعايير الدولية في المجتمع الدولي مثل تشجيع الدول الأخرى على تبني قواعد المعاهدات و محاسبتها على الجرائم و الانتهاكات.

إن أنشطة الدول فيما يتعلق بالجوانب القانونية يجب أن لا تتنافى مع جوهر المواطنة الدولية الصالحة، فتطوير قواعد القانون الدولي لا يجب أن يعزز المصلحة الشخصية الضيقة على حساب الصالح العام للمجتمع الدولي، فأستراليا مثلا قد أثبتت كونها مواطنا دوليا صالحا من خلال كونها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، كما شاركت بنشاط في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. [2]

لعل أهم ما أمكن ملاحظته في هذا الإطار، هو ما أشارت إليه اليسون بيرت Alison Pert، حين أكدت أنه و على الرغم من أهمية الجوانب القانونية كمعايير أساسية للمواطنة الدولية الصالحة، إلا أن المفهوم لم يحظ باهتمام يذكر لدى أكاديمي القانون الدولي، و ذلك على الرغم من أهمية صياغة مفهوم مماثل من قبل القانون الدولي و المؤسسات الدولية[3].

ثانيا/ النهج متعدد الأطراف: يعد هذا النهج مكونا أساسا ضمن السلوك العام للمواطنة الدولية الصالحة، فإلى جانب تفضيلها للحلول متعددة الأطراف للمشاكل الدولية، تظهر الدول في هذا الإطار ميلا إلى المشاركة بحماس في المنظمات الدولية الإقليمية و العالمية، كما أنها تحث الأعضاء الآخرين على الثقافة الدبلوماسية للمنظمات التي ينتمون إليها، و هم يجسدون الروح التنظيمية من خلال ولاءهم و نشاطهم ضمنها، بالإضافة إلى دفعهم الدؤوب لرسوم العضوية و استعدادهم للعمل في اللجان و غيرها[4].

ثالثا/الإنسانية أو الأعمال الدولية الصالحة: الأممية الإنسانية Human Internationalism، أو النزعة الإنسانية الدولية، هي معيار أساسي للمواطنة الدولية الصالحة، والتي قوامها قبول مبدأ أن مواطني الدول الصناعية لديهم التزامات أخلاقية تجاه الشعوب خارج حدودهم، ما يعني ضمنيا مراعاة القيم العالمية كالالتزام

[1] Gabriel Abbondantha, Op,cit,p.4.
[2] Owen Cordes-Holland,Op.cit,p.p.44-45
[3] Alison Pert, Op,cit,p.93.
[4] Yolanda Kemp Spies, Global South Perspective on Diplomacy ,Palgrave Macmillan, 2019, p.215

بالامتناع عن استخدام القوة في السعي لتحقيق المصالح الوطنية، و احترام حقوق الإنسان وغيرها، وتمثل أسمى صور الأعمال الدولية الصالحة في المساعدات الإنسانية و التنموية، حيث تتم الاستجابة لاحتياجات العالم الثالث فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية و الاقتصادية، و هو الدافع الأخلاقي الذي يقترن بتعزيز المصالح و القيم على المدى الطويل للبلدان الغنية، و يشكل امتدادا للقيم الاجتماعية و السياسية السائدة في الداخل، و انعكاسا لسياسة الرفاهية الاجتماعية المحلية، على الرغم من أن النزعة الدولية ليست المحرك الوحيد في سياسات المساعدات هذه، بل تلعب الشواغل الاقتصادية و السياسية و الاستراتيجية دورا أساسيا في توجيه هذه السياسات.

بناء على ما سبق، يتم تحديد النزعة الإنسانية الدولية على انها :

- قبول الالتزام بالتخفيف من حدة الفقر العالمي و تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم الثالث؛

- الاقتناع بأن عالما أكثر إنصافا سيكون من مصلحة الدول الصناعية الغربية على المدى الطويل؛

- الافتراض بأن الوفاء بهذه المسؤوليات الدولية يتوافق مع الحفاظ على سياسة الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي الوطنية المسؤولة اجتماعيا.[1]

رابعا/التحرك و القيادة: هناك شبه إجماع على أن أي مواطن دولي صالح و حتى ينال هذا الوصف هو بحاجة إلى اتباع نهج نشط تجاه تعزيز القانون الدولي، و في حالات خاصة تطبيقه حتى ينال وصفا مماثلا، و في هذا الإطار يعد احترام و دعم النظام القائم على القواعد مسألة على قدر كبير من الأهمية، فنجد أستراليا مثلا حريصة دوما على الإشارة إلى هذا الأمر في منشوراتها الرسمية، كما تأتي مسألة تشكيل القواعد و المعايير وحمايتها في المقام الأول ضمن أولويات أجندة سياستها الخارجية، و هو ما نشهده في مجالات عدة كالتجارة الدولية حيث تدعم أستراليا المعايير المشتركة التي أقرتها منظمة التجارة العالمية، و كذلك من خلال إنفاذ القوانين الدولية كما هو الحال في بحر الصين الجنوبي مثلا، كما اقترحت كانبيرا إجراء تحقيق في أصول تفشي جائحة كوفيد19 و هو الأمر الذي حظي بإجماع كامل في منظمة الصحة العالمية.

خامسا/مطابقة الهوية الخارجية مع السياسات الداخلية: غالبا ما تؤكد أدبيات المواطنة الدولية الصالحة على أهمية أن يتسق ما يتم التبشير به أو التسويق له دوليا مع الممارسة الداخلية أو المحلية[2]، إذ أن الدول التي تسعى لعولمة فضائلها المحلية كالديمقراطية و حقوق الإنسان و الحكم الراشد كمحاولة للتأثير على الآخرين، لديها التزام أساسي بإبقاء "منزلها نظيفا" من هذه النواحي حتى لا تفقد مصداقيتها و تُتهم بالنفاق، فالمصداقية هي من أهم الأصول التي يمكن لأي بلد امتلاكها في سعيه نحو المواطنة الدولية الصالحة، و إن كان من الضروري الاعتراف بأنه ليست كل الدول التي تمارس الحكم الراشد مثلا في الداخل تتولى بالضرورة دور المواطن الدولي الصالح،

[1] Olav Stokke,The Determinante of Aid Policies : General Introduction, In : Olav Stokke(Editor), Western Middle Powers and Global Poverty: The Determinants of The Aid Policies of Canada, Denmark and Sweden,The Scandinavian Institute of African Studies, 1989, p.p.10-11.

[2] Gabriel Abbondantha, Op,cit.p.p.10-11.

بل و على العكس من ذلك، قد تشارك و تساهم الدول التي تعاني من سوء الإدارة المحلية كجنوب افريقيا مثلا في الكثير من الأجندة متعددة الأطراف التي يناصرها مواطنون دوليون صالحون على غرار أستراليا و المملكة المتحدة و السويد[1].

سادسا/النزعة الدولية: يكون المواطنون الدوليون الصالحون على استعداد دائم للتعاون الدولي و الانخراط في الشؤون الدولية بدل اللامبالاة و الانعزالية، و هو تعاون ضروري في خضم اتساع أجندة القضايا العالمية لاسيما بعد الحرب الباردة، كالبيئة و المناخ و التنمية المستدامة و النهوض بحقوق الإنسان، و الأوبئة و الأمراض، ....إلخ، فالمواطن الدولي الصالح يجب أن يكون مشاركا بناء في الشؤون العالمية ، لا متجاهلا للمخاوف المرتبطة بها.[2]

المحور الرابع : أسباب نزوع الدول نحو المواطنة الدولية الصالحة:

أشارت **أليسون بيرت** في إطار تعليقها على إشكالية تحديد مفهوم المواطنة الدولية الصالحة إلى انه من العبث التطلع إلى تعريف إجرائي لها، لأن المفهوم بالأساس لا يفسح الأمر لذلك، و بالتالي من الأجدر اتباع نهج مختلف يعتمد على البحث في عوامل إسناد المصطلح إلى دولة بعينها، بدل البحث فقط في الأنشطة و السياسات التي تنتهجها حتى تنال وصفا مماثلا[3]، مع العلم أن هذا التوجه الأخير قد ساد أدبيات المواطنة الدولية الصالحة طيلة عقود عكف خلالها أغلب الأكاديميين على توصيف هذا السلوك بدل البحث في العوامل الحقيقية الكامنة خلف اتباعه، على الرغم من أهمية ذلك في اكتساب أدوات التفسير و التحليل المناسبة حتى تكون المواطنة الدولية الصالحة إطارا تحليليا ملائما للسياسات الخارجية لدول بعينها، لكن هذا لا يقلل من جهود بعض الأكاديميين في هذا السياق، على غرار بيتر لاولر Peter Lawler الذي استشهد بالحالة الأسترالية لتعداد بعض عوامل النزوع نحو المواطنة الدولية الصالحة على النحو التالي :

أولا/ أشار لاولر في البدء إلى أن أستراليا هي من حيث الحجم والوزن قوه متوسطة، ومن ثم فلها مصلحه واضحة في نظام عالمي لا تحدده إملاءات القوى العظمى حيث تخاطر أن يُفعل بها بدلا من القدرة على الفعل، ما يتوفر لها أساسا من خلال السلوك التعاوني في إطار القانون الدولي والمؤسسات متعددة الأطراف، وهو الأمر الذي ليس أكثر من تكرار للأطروحة المألوفة القائلة بان الدول الأضعف ستدافع عن الأخلاق و تناضل ضد استعمال القوه في العلاقات الدولية، لان من مصلحتها القيام بذلك وليس رغبة منها في احتلال أرضية أخلاقية أعلى، وقد برر لاولر وجهة نظره هذه بإنتاج استراليا لدبلوماسية متميزة تنتهجها عادة القوى المتوسطة، وهي دبلوماسية تتميز بتفضيل بناء التحالفات على الأحادية، والانخراط في الدبلوماسية المتخصصة بدلا من النهج العالمي، والدعوة إلى الحوار والتفاوض بدلا من المواجهة، وكل ذلك من اجل توفير بيئة عالميه موائمه[4] يمكن

[1] Deon Geldenhuys, The Weak Domestic Base of South Africa' s Good Global Citizenship ,African Journal Of International Affairs, Vol.22,N°4, 2015,p.415.
[2] Owen Cordes-Holland,Op.cit,p.17.
[3] Alison Pert,Op,cit,p.95.
[4] Peter Lawler, The Good Citizen Australia, Asian Studies Review, Vol.16,n°2,November 1991, p.242.

التنبؤ بها، و بالتالي من مصلحتها منع الأزمات المزعزعة للاستقرار، و نزع فتيلها في المجالات السياسية و الاقتصادية.

إن القوى المتوسطة و لطالما أنها لا تستطيع أن تعمل كعناصر استقرار ممنهجة مثل القوى العظمى بسبب محدودية مواردها، هي تلجأ إلى التركيز على قضايا و مجالات بعينها تتحدد بمصلحتها المباشرة أو غير المباشرة(الدبلوماسية المتخصصة)،[1] و هي قضايا إما لا ترغب القوى الكبرى تخصيص وقتها و مواردها لها، أو أنها لا تستطيع تحملها لأنها تتعارض عموما مع مصلحتها القومية أو هويتها كقوى كبرى، إذ و على الرغم من الطابع الأخلاقي للقضايا المطروحة، إلا أنها ليست على رأس قائمة أولويات هذه القوى، ما يشكل فرصا للقوى المتوسطة لإثبات مهاراتها بحيث تحظى بسمعة طيبة، و تكون الأجدر بوصف أنها " مواطن دولي صالح"[2]، وهي الرؤية التي تجد جذورها في المبدأ الوظيفي "Functional Principle" * الذي لعب دورا أساسيا في بلورة سياسة كندا طيلة الحرب الباردة.[3]

ثانيا/ أشار لاولر إلى أن التغيرات الحاصلة في البيئة الدولية ترد لصالح الدول التي تنزع نحو سلوك المواطنة الدولية الصالحة، و لعل اهم هذه التغيرات انحسار مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة، إلى جانب انتشار النهج التعاوني فيما بين الدول،[4] و في هذا الإطار يشير ايفانز إلى أن المواطنة الدولية الصالحة هي استجابة منطقية لبيئة دولية تزداد فيها العولمة، و هي بيئة غير مسبوقة في تاريخ البشرية، فبفضل كثافة الاعتماد المتبادل أضحى التعاون الدولي ضرورة لابد منها، لاسيما في ظل تزايد عدد المشاكل الدولية التي يطلق عليها "التهديدات غير العسكرية للأمن" التي تستحيل مجابهتها بشكل انفرادي، و هكذا أصبح التعاون الدولي ضرورة عملية بعد أن كان ينظر إليه على أنه مسعى مثالي.[5]

---

[1] Charalampos Efstathopoulos, Middle Powers in World Trade Diplomacy,South Africa and the Doha Developement Agenda, Palgrave Macmillan,2015 , p. 23

[2] Jeremy R.Youde and Tracy Hoffmann Slagter, Creating "Good International Citizens" : Middle Powers and Domestic Political Institutions, Setton Hall Journal of Diplomacy and International Relations, Summer/Fall 2013, p.124.

*تطور المبدأ الوظيفي في الأوساط السياسية و الأكاديمية الكندية منذ الحرب العالمية الثانية، وهو يقوم على افتراض أساسي مفاده أنه لطالما يتم تمييز القوى العظمى عن القوى الكبرى استنادا إلى وظائفها في النظام الدولي، فإن هذا يجعل من حق القوى المتوسطة أن تميز نفسها عن القوى الأدنى بنفس المبدأ، حيث تكون وظائفها و أدوارها أوسع مقارنة بهذه الأخيرة، ففي سنة 1944 طالبت كندا بمكانة خاصة لها في هيئة الأمم المتحدة التي كانت قيد الإنشاء و ذلك بوصفها قوة متوسطة، ليكون بذلك مؤشرا على ضرورة ارتباط القوة بالمسؤولية، فالدولة ذات الوظيفة في الشؤون الدولية لابد أن تتمتع بمكانة أكبر مقارنة بتلك التي لا تقوم بأية وظيفة، و لطالما أن القوة المتوسطة تلعب دورا دوليا مؤثرا، فهي تستحق اعترافا رسميا بتلك المكانة.أنظر :

صدفة محمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص ص(57،58).

[3] Adam Chapnick, Canada's Functional Principle; 75 Years On, International Journal, Sage Publications, Vol.72,N°.2,2017,p . 270 .

[4] Peter Lawler,Op,cit,p.243

[5] Gareth Evans, Foreign Policy and Good International Citizenship,p. 1-2
http://www.gevans.org/speeches/old/1990/060390_fm_fpandgoodinternationalcitizen.pdf(12/08/2022/13:25)

ثالثا / تعكس المواطنة الدولية الصالحة ثقافة سياسية ديمقراطية لبرالية على حد تعبير لاولر، حيث تتوفر هناك قناعة لتغيير العالم نحو الأفضل، ما يشير إلى أهمية العوامل الداخلية في نزوع دول معينة نحو سلوك المواطنة الدولية الصالحة، و في هذا الإطار يشير كل من جيرمي يود Jeremy R.Youde و ترايسي هوفمان Tracy Hoffmann إلى أن التراث الديمقراطي الاجتماعي المشترك لبعض الدول على غرار استراليا، كندا، النرويج، السويد، قد زود المجتمع الدولي بنوع من البوصلة الأخلاقية و الشعور بالمسؤولية، وهو التصور الذي ينطلق من افتراض أساسي مفاده أن الدول التي تتمتع بهوية ديمقراطية اجتماعية تلتزم عادة بالعدالة الاجتماعية، الأمر الذي يولد استعدادا للمبادرات الدولية لتحقيق نفس الغاية، مع العلم أن هذه الهوية تبقى مستمرة حتى بتعاقب الحكومات المختلفة، و هي تشكل الأساس الإيديولوجي لهذه الدول خاصة القوى المتوسطة منها، ما يؤثر على سلوكها الخارجي بالشكل الذي يجعلها متمايزة عن الدول الأخرى، كما انها تعتمد على هويتها هذه من أجل التأثير على هذه الدول و إعادة تشكيل سلوكها بدل الاعتماد على اساليب القوة الصلبة.

بالإضافة إلى ما سبق، يجادل البعض بأن الدول التي تتبنى الديمقراطية الاجتماعية تنزع نحو سلوك المواطنة الدولية الصالحة ليس فقط محبة للخير و الايثار ، بل لأن سلوكا مماثلا يكرس أيضا سعيها الدؤوب للحفاظ على هويتها المتمايزة هذه و التي تجعل من هاته الدول تدرك كينونتها عبر تحقيق غايات ذات قيمة بطبيعتها، و هو مبتغى تتقاسمه مع الرأي العام الداخلي، إذ تشير استطلاعات الرأي العام لدى القوى المتوسطة خصوصا إلى أن مواطنيها يريدون من حكوماتهم تعزيز قيم الديمقراطية الاجتماعية في سياساتهم الخارجية.[1]

رابعا: لقد أشار لاولر أيضا إلى أن النظام الوستفالي بالأساس يحمل في طياته بعدا أخلاقيا في النهاية، حيث أنه يتضمن بعض القواعد الأساسية و المعايير الدولية المشتركة لإدارة العلاقات الدولية، و عضوية هذا المجتمع الدولي تحمل في طياتها مجموعة من الواجبات و الالتزامات، و التي تم إرساؤها في ظل غياب سلطة مركزية لإدارة العلاقات البينية من أجل تلك المصلحة المتأصلة المتمثلة في الحفاظ على سيادتها[2]، وهكذا فإن الدول في النهاية تجد نفسها محكومة بجملة من ضوابط السلوك الجيد حتى لا تفقد الشرعية الدولية[3] .

خامسا: تتجه اغلب الآراء إلى التأكيد على أن المواطنة الدولية الصالحة هي نتاج ثانوي للسعي إلى المكانة والمصلحة الذاتية المستنيرة، فقد أشار انديرس جرامو Anders Grammo إلى المزايا التي قد تحصلها الدول نظير اتباعها لنهج المواطنة الدولية الصالحة مستشهدا بالحالة النرويجية، فإلى جانب حصد التأييد المحلي الواسع، يعزز سلوك مماثل علاقات الدولة المواطن الصالح مع القوى الكبرى و الأقران[4]، ح+يث يعترف لها بمكانة متميزة

[1] Jeremy R.Youde and Tracy Hoffmann Slagter, Op,cit,p.p.125-126.
[2] Peter Lawler, Op,cit,p.244.
[3] Stephen and(al), Some Reflections on Ethics and Foreign Policy,In: David B.Macdonald and (al), Ethics of Foreign Policy, Ashtgate Publishing Limited,2007,p.235.
[4] Anders Grammo,Op, cit,p.76.

توفر لها قدرة أكبر على التأثير و تحقيق قدرات القوة الناعمة، و من ثم التوازن بين المساهمة في تحسين العالم و المصلحة الذاتية المستنيرة[1].

المحور الرابع: المواطنة الدولية الصالحة : رؤية تقييمية

من المهم استكشاف ما إذا كان مفهوم المواطنة الدولية الصالحة مفيدا كمدخل نظري لتحليل السلوك الخارجي لبعض الدول، و إن كانت له قيمة مفيدة من الناحية العملية بحيث يكتسب القابلية للتطبيق لطالما رُسم كخيار متاح ضمن عملية صناعة القرار في المجال الخارجي، لأجل ذلك سوف نتطرق لأهم المزايا ثم أوجه القصور التي اعترت المفهوم.

أولا / المزايا:

- يقدم مفهوم المواطنة الدولية الصالحة آفاقا واعدة بشأن التغلب على الصراع بين المواطنة و الإنسانية، وهو الأمر الذي لطالما شغل الأكاديميين و صناع القرار على حد سواء.

- تبقى المواطنة الدولية الصالحة فكرة جذابة من حيث كونها تمثل أحد المفاهيم و المثل التي دعا إليها هيدلي بول في تعليقاته البحثية حول المشكلات المتصاعدة للنظام العالمي في سبعينيات و ثمانينيات القرن الماضي، وهي الجاذبية التي تم التأكيد عليها بشكل أكبر من خلال الطريقة التي دفعت بها الاتجاهات الداعية للتغيير العالمي إلى إعادة النظر في بعض الاتفاقيات الدولية، و التشجيع على تطوير معايير دولية جديدة، ففي ظل الظروف الحالية التي تتميز بالانسيابية، يمكن لمفهوم المواطنة الدولية الصالحة أن يلعب دورا مهما في تجميع القديم الذي يُحتضر مع الجديد الناشئ" و اغتنام ما يُسمى "اللحظة الغروشيوسية*" The Grotian Moment .[2]

- المواطنة الدولية الصالحة تمثلا إطارا تقييميا ملائما لمدى أخلاقية السياسة الخارجية.

- يقاس التأثير العملي لمفهوم المواطنة الدولية الصالحة بمدى سعي الدول إلى تطبيقه، و هنا يؤدي التوظيف المتكرر لمضامينها ضمن السياسات الخارجية للدول إلى تعزيز النقاش أكثر، و توسيعه فيما يخص المحتوى و الهدف الأخلاقي للسياسات الخارجية للدول.

- تقدم المواطنة الدولية الصالحة نهجا وسطا لديه قابلية للتطبيق بين ممارسة الدولة الواقعية و النهج العالمية التقدمية.

---

[1] Ibid, Op, Cit,p.p.6-7.

* تعني عبارة" اللحظة الغروشيوسية " - نسبة إلى المفكر السياسي و المحامي هوغو غروشيوس Hugo Grotius الذي عاش في ق 17- ظهور قواعد او مبادئ جديدة للقانون الدولي العرفي بسرعة و قبول غير عاديين، كإنشاء محكمة نورمبورغ في نهاية الحرب العالمية الثانية، و كذلك ميثاق هيئة الأمم المتحدة و المحكمة الجنائية الدولية، و قد استخدم المصطلح لأول مرة من طرف ريتشارد فولك Richard Folkسنة 1985 ..أنظر :
Anna Khachyan, A grotian Moment: Part 1(January /16/2016)
http://google.com/amp/s/enlightngo.org/language/en/post/670%3famp(20/09/2022/6h:20m)

[2] Andrew Linklater, Critical Theory and The World Politics:Citizenship,Sovreignty and Humanity, Routledge Francic and Taylor Group,2007, p.p.63-64.

- تسعى المواطنة الدولية الصالحة إلى ترويض القوة في العلاقات الدولية، و تتطلع إلى التوفيق بين النظام و العدالة في السياسة العالمية.[1]

ثانيا / أوجه القصور التي تعتري مفهوم المواطنة الدولية الصالحة:

على الرغم من أهمية مفهوم المواطنة الدولية الصالحة كإطار تحليلي لبعض السياسات الخارجية، إلا أنه لم يسلم من عديد الانتقادات التي سنتطرق إليها على سبيل المثال لا الحصر على النحو التالي:

- من غير الواضح الكيفية التي تحدد من خلالها الدولة "الصالحة" الأولويات بين مسؤولياتها المتنافسة في المجال الدولي .[2]

- لم تشر اغلب الأدبيات إلى دوافع الدول في تبني المواطنة الدولية الصالحة، إلى جانب أنها لم تتطرق إلى الظروف التي تشجع الدول على التصرف بهذه الطريقة، وهو الأمر الذي يعود أساسا إلى التذبذب في اعتماد خطاب المواطنة الدولية الصالحة لاسيما لدى حكومتي كل من استراليا وكندا في حقب تاريخيه مختلفة، وهو التذبذب الذي يوضح السهولة النسبية التي يمكن بها للمواطنين الدوليين الصالحين أن يصبحوا " معادين للمجتمع".

- تؤدي القيود القسرية للمجتمع الدولي وكذا القانون الدولي، مع ميل قاده الدول نحو البحث عن مساحة للمناورة في صنع القرار إلى فشل العديد من الدول في الوفاء بالتزاماتها على المستوى العالمي.

- أفضت الضغوطات التي أوجدتها العولمة كالفقر العالمي والانتفاضات الشعبية إلى تشجيع الدول على تبني سياسات أكثر قوميه و إقصائية من المحتمل أن تتعارض مع الأجندة العالمية الناشئة، فمن الملاحظ مثلا انه يتم اعتماد تدابير أكثر تقييدا فيما يتعلق بطالبي اللجوء واللاجئين، بما في ذلك تدابير الاحتجاز التي أصبحت أمرا شائعا بين العديد من الدول التي توصف بأنها ديمقراطيه ليبراليه و مواطنين دوليين صالحين، وفي هذا السياق، فإن قدره الدول واستعدادها لدعم قواعد السلوك العالمية مثل احترام حقوق الإنسان محددة، بحيث تزداد الحوافز لإهمال هذه الواجبات، ما يفضي إلى استحالة أو صعوبة الاعتماد على المواطن الدولي الصالح كعامل لتغيير العالم نحو الأفضل، أو للترويج للقيم العالمية.

- خلقت الحرب على الإرهاب مزيدا من الضغوط على الدول الديمقراطية الليبرالية بتعليق الحريات المدنية التقليدية وسيادة القانون، وبالتالي تقويه التزامها بالقانون الدولي لحقوق الإنسان[3] ،وهو النقاش الذي احتدم عقب غزو العراق فيما يتعلق بدعم القانون الدولي وفرضه على الأشكال غير الليبرالية بالقوة، الأمر الذي يعد انتهاكا للموقف الكوزموبوليتاني الكانطي الذي يتطلب أن يختار الأفراد بحرية أشكال الحكم الجمهورية، و بالتالي يجب على أي نموذج استرشادي لسياسة خارجية أخلاقية أن يأخذ بعين الاعتبار الاختلافات المشروعة في

[1] Nickolas J.Weeler and Tim Dune,Op,cit, p.856
[2] James Souter,Op,cit, p.795
[3] Richard Shpacott, Op, cit, p.p.146-147.

الثقافات والقيم السياسية، وان يتجنب الميل نحو الحروب الصليبية الأخلاقية[1]، فعلى على الرغم من أن إيفانز قد شجع على نهج حواري و غير تصادمي، و لم يرغب في فرض القيم الأسترالية،[2] إلا أن بعض الآراء قد تجد في خطاب المواطنة الدولة الجيدة شكلا من أشكال الحروب الصليبية الليبرالية، الأمر الذي أمكن ملاحظته من خلال خطابات توني بلير وجورج بوش خلال حربي العراق وأفغانستان، حيث تولت الدولة عباءة المحارب الصالح أو شرطي العالم.

- إنها لمخاطرة أن يرتبط مفهوم المواطنة الدولية الصالحة بالليبرالية، حيث ولكي تكون مواطنا دوليا صالحا يجب أن تكون الدولة ليبرالية أو غربية، ذلك أن هناك بعض الحكومات التي لا تشترك في القيم المروج لها في خطاب حقوق الإنسان مثلا، و بالتالي هي غير قادرة في الواقع أن تكون مواطنة دولية صالحة وفق هذا الطرح[3].

- إن الالتزام بأعلى سلم من القيم الإنسانية في خطاب السياسة الخارجية قد ينطوي على تكاليف باهضة، لان الدول هنا و خاصة القوى المتوسطة قد تقع في شرك مبادرات سياسات خارجية ترفضها حساباتها الاستراتيجية، إذ غالبا ما تتشابك هذه الأخيرة مع سعيها للحصول على مكانه أخلاقية في الشؤون العالمية[4].

- إن وصف القوى المتوسطة بالمواطنين الدوليين الصالحين يشوبه الغموض والطوباوية، وذلك أن هذه الدول قد نهجت سلوكيات دولية مريبة، وبالتالي هي ليست النموذج المثالي الذي تدعيه[5]، و في هذا السياق، لا يمكن اعتبار الإيشار مؤشرا قويا أو على الأقل فريدا لسلوك المواطن الدولي الجيد خاصة بالنسبة للقوى المتوسطة لطالما يمكن الطعن في الدوافع الحقيقية لما تنتهجه في هذا السياق[6]، الأمر الذي يُفسد الفرضية الأشمل المتعلقة بجدوى الأخلاق في السياسة الخارجية.[7]

- التحدي الذي يواجه الدول التي تطمح أن تكون مواطنا دوليا صالحا هو تطبيق نفس المبادئ في كل حالة، و هو ما يعرف بـ" مشكلة عدم الاتساق"[8].

- تتأثر المواطنة الدولية الصالحة بتقلبات الحياة السياسية، و تعاقب الحكومات المختلفة، ما يجعله مفهوما هشا للغاية، حيث يعتمد على ضمانات محليه غير كافيه لاستمراريه[9].

[1] Ibid,p.14.
[2] Owen Cordes-Holland,Op,cit,p.53
[3] Richard Shapcott,Op,cit,p.p.142-143.
[4] Charalampos Efstathopoulos,Op cit, p. 24.
[5] Edward Jordan, The Emerging Middle Power Concept:Time to Say Goodby?, South African Journal of International Affairs, The South African Institute of International Affairs,Vol.24,Issue 3, 2017,p.24.
[6] Charalampos Efstathopoulos ,Op cit, p.24
[7] Marianne Hanson, Op,cit,p.4.
[8] Nicholas J.Wheeler and Tim Dunne, Op,Cit,.p.873
[9] Richard Shpacott, Op, cit, p.148

- يوفر الدفاع عن ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والإبادة الجماعية فرصا للدول للعمل من جانب واحد، و لكنها من حيث المبدأ أعمال سلبية مصممة فقط لوقف ممارسات معينة، وليس لتجاوز أو إصلاح الأنظمة الاجتماعية بأكملها، و بهذه الطريقة يجب توضيح الالتزامات العالمية للدول بشكل أكثر دقة.

- يجب أن يأخذ تقييم المواطنة الدولية الصالحة في الاعتبار الظروف الخاصة للمسألة التي تشارك فيها الدول، فالصفات التي تميز السلوك الدولي الجيد عن الممارسات الأخرى في المجال الدولي تتأثر في النهاية بالسياق الذي تمارس فيه هذه السلوكيات.[1]

- تشير الانتقادات إلى أن مفهوم المواطنة الدولية الصالحة ليس أكثر من مجرد مشروع مثالي لا يستطيع الصمود في حالة الاختيار بينه و بين الواقع القاسي لنظام دولي يقوم على **نموذج المساعدة الذاتية Self Help**.[2]

[2] **Help**.

خاتمة :

لقد أظهرت المواطنة الدولية الصالحة كمفهوم على الرغم من غموضها و تعقيدها قدرة كبيرة على تجاوز الخطاب التقليدي حول دور الأخلاق في السياسة العالمية، فبين من يؤكد استحالة تطبيقها إلا في حدود ما يخدم المصلحة الخاصة من جهة، و من يتفاءل بشدة حول محورية الأخلاق في السياسة العالمية حيث أن الهدف هو تلاشي أنانية الدول لصالح القيم المطلقة للمجتمع العالمي من جهة أخرى، نجد أن المواطنة الدولية الصالحة توفر طريقا ثالثا يوحي بالتفاؤل بإمكانية أن يكون الإيثار وسيلة لتحقيق مآرب ذاتية، وهو ما يشتت في مرحلة ما مخاوف الدول بشأن كينونتها و استمرارها حيال المطالب الأخلاقية المتنامية للمجتمع الدولي لاسيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان، و هو الأمر الذي دأب كل من قاريث ايفانز و المدرسة الانجليزية على تأكيده في تصورهما العام لمفهوم المواطنة الدولية الصالحة.

وبالتالي تبقى المواطنة الدولية الصالحة أحد خيارات السياسة الخارجية الأكثر جاذبية للعديد من الدول لاسيما تلك التي تمتاز بمحدودية موارد القوة مقارنة بالقوى الكبرى، حيث أن خطابا أخلاقيا مماثلا يوفر لها مكاسب القوة الناعمة التي تضمن لها مكانة في سلم القوى الدولية، الأمر الذي يفسر نزوع العديد من الدول من مصاف القوى المتوسطة خاصة نحو اعتماد هذا الخطاب في سياساتها الخارجية، وهو ما ساهم في إرساء دعائم المفهوم و إثراء أدبيات المواطنة الدولية الصالحة بصفة عامة، لاسيما عبر توصيف الأنماط السلوكية لهذا النوع من القوى، و البحث في دوافعها الحقيقية في اعتماد بعض الخيارات الأخلاقية في سياستها الخارجية.

بمقابل ما ذكرناه آنفا، لا يكفي الاعتقاد وحده بفعالية المواطنة الدولية الصالحة لتؤسس لسياسة متينة في هذا الإطار، و إنما يجب توافر العديد من معطيات القوة المادية و المعنوية، إلى جانب توفر البيئة الدولية الملائمة، ولا يقل أهمية عن كل ذلك ضرورة استيفاء بعض المعايير كالامتثال للقانون الدولي، ودعم التعددية في النظام

[1] Stephen Haigh,David B.Macdonald , Op,cit.p.9.
[2] Marianne Hanson, Op,cit, p.4

الدولي، إلى جانب ضرورة أن تكون السياسة الخارجية "الأخلاقية" انعكاسا لممارسة مماثلة على المستوى المحلي و غيرها من المعايير، و إن كانت بعض الدول الطامحة لوصف مماثل تتحفظ على بعض حيثيات نسخة قاريث إيفانز للمواطنة الدولية الصالحة، فعلى الرغم من أنها تحوز على مزايا القابلية للتطبيق متى توافرت الشروط و الظروف الملائمة، ناهيك عن المرونة التي تتحلى بها نسخة مماثلة، إلا أن هناك العديد من العيوب التي تشوبها لعل أهمها ارتباطها بالنهج اللبرالية التي لطالما كانت محل توجس لدى العديد من الدول، لاسيما بعد جائحة كورونا التي أثبتت مدى "لاأخلاقية" بعض السياسات اللبرالية في التعامل مع تداعيات الجائحة، ومن هنا تزداد الحاجة لتوفير نماذج استرشادية أكثر شمولية و موضوعية تجعل من احترام حقوق الإنسان القيمة الأخلاقية الأعلى.

قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب :

1 - مُحَمَّد محمود،صدفة ، القوى المتوسطة في النظام الدولي: حالة البرازيل(2002-2010)، دار الخليج للصحافة و الطباعة و النشر، الإمارات العربية المتحدة، 2015.

*** قائمة المراجع باللغة الأجنبية :**

BOOKS:

1- Allan Patience,Australian Foreign Policy in Asia: Middle Power or Awkward Partner?, Palgrave Macmillan, 2018.

2- Andrew Linklater, Critical Theory and The World Politics:Citizenship,Sovreignty and Humanity,Routledge Francic and Taylor Group,2007.

3- Andrew Linklater, The Good Inernational Citizen and the Transformation of International Society, In: Andrew Linklater and Hidemi Suganami, The English School of International Relations: A Contemporary Reassessment, Cambridge Studies in International Relations(102), Cambridge University Press, 2006.

4- Barry Holden, The Ethical Dimensions of Global Change, Macmilan Press, London 1996.

5-Carsten Holbraad, Middle Powers in International Politics, Macmilan Press,London ,1984.

6- Charalampos Efstathopoulos, Middle Powers in World Trade Diplomacy,South Africa and the Doha Developement Agenda, Palgrave Macmillan,2015.

7- David B.MacDonald and Robert G.Patman, Introduction:The Ethical Context of Foreign Policy, In: David B.MacDonal and (al), The Ethics Of Foreign Policy, Ashtgate Publishing Limited,2007.

8- Olav Stokke,The Determinante of Aid Policies : General Introduction, In : Olav Stokke(Editor), Western Middle Powers and Global Poverty:The Determinants of The Aid Policies of Canada, Denmark and Sweden,The Scandinavian Institute of African Studies, 1989.

9- Stephen Haigh and (al), Some Reflections on Ethics and Foreign Policy,In: David B.Macdonald and (al), Ethics of Foreign Policy, Ashtgate Publishing Limited,2007.

10- Yolanda Kemp Spies, Global South Perspective on Diplomacy ,Palgrave Macmillan, 2019.

ARTICLES :

1-Adam Chapnick, Canada's Functional Principle; 75 Years On, International Journal,Sage Publications,Vol.72,N°.2,2017.

2-Alison Pert,The Good International Citizenship of Rudd Government, Legal Studies Research Paper, Sydney Law School, N°.12/72 ,September ,2012.

3-Deon Geldenhuys, The Weak Domestic base of South Africa' s Good Global Citizenship ,African Journal Of International Affairs, Vol.22,N°4, 2015.

4- Edward Jordan, The Emerging Middle Power Concept:Time to Say Goodby?, South African Journal of International Affairs, The South African Institute of International Affairs, Vol.24, Issue3,2017.

5- Emily Clews, Successfully Implementing Ethical Foreign Policy, E.International Relations, October 31, 2013.

6 - Gabriel Abbondantha, Australia the 'Good International Citizen'? The Limits of a Traditional Middle Power, Australian Journal of International Affairs, Australian Institute of International Affairs,2020.

7- Gareth Evans, Values and Interests in Forgien Policy, Simons Papers in Security and Developement, School for International Studies, N°. 53, October ,2016.

8- James Souter,Good International Citizenship and Special Responsabilities to Protect Refugees, The British Journal of Politics and International Relations,Vol.18 /04, 2016.

9- Jeremy R.Youde and Tracy Hoffmann Slagter, Creating "Good International Citizens" : Middle Powers and Domestic Political Institutions, Setton Hall Journal of Diplomacy and International Relations, Summer/Fall 2013.

10- Nichola J.Wheeler and Tim Dunne, Good international Citizenship: AThird Way for British Foreign Policy,International Affairs,74/4,1998.

11- Peter Lawler, The Good Citizen Australia, Asian Studies Review, Vol.16,N°2,November,1991.

12- Richard Shapcott, Human Rights, Extraterritoriality and the Good International Citizen:A Cosmopolitan Perspective, International Relations,Vol.34,N°2, 2020.

13- Rita Abrahamsen and (al), Introduction: Making Liberal Internationalism Great Again, International Journal,Vol. 74/1, 2019.

14- Siniver Asaf and Luis Cabera,Good Citizen Europe and the Middle East Peace Process, International Studies Perspective, International Association, 2013.

15- Suzan Graham, Gold Star or Bottom of the Class: Is South Africa a Good International Citizen,South African Journal of International Affairs, Vol.15,N°1, June 2008.

THESIS:

1- Owen Cordes-Holland, Australia's Engagement with International Climate Change Law Under The First Rudd Government: A Good International Citizen, A Thesis Submitted for the Degree of Doctor of Philosophy, the Australian National University, February 2015.

2-Anders Grammo, The politics of Health Diplomacy : Traditional and Emerging Middle Powers Comparison-The Case of Norway and South Africa-, Thesis Presented in Partial Fulfillement for the Degree of Master of Arts and Social Sciences, Stellenbosch university, 2015.

INTERNET WEBSITES:

1 -Anna Khachyan, A Grotian Moment: Part 1(January /16/2016)

http://google.com/amp/s/enlightngo.org/language/en/post/670%3famp(20/09/2022/6h:20m)

2 - Gareth Evans, Foreign Policy and Good International Citizenship

http://www.gevans.org/speeches/old/1990/060390_fm_fpandgoodinternationalcitizen.pdf(12/08/2022/13h:25m)

OTHER :

3- Marianne Hanson, Australia and Nuclear Arms Control as Good International Citizenship, IR Working Paper1992/2 , Department of International Relations, The Australian National University 1999.